اقسام قانون حمورابي .

قسم قانون حمو رابي الى مقدمة والى نصوص تكونت من ٢٨٢ مادة ثم الخاتمة .

١ـ المقدمة :

كتبت بأسلوب ادبي رائع اقرب الى الشعر منه النثر تناول فيها الاسباب الموجبة التي دفعته الى اصدار قانونه ، كما تناول تمجيد الالهة التي اختارته لنشر العدالة ثم يستعرض حمورابي كل القابه واعماله العسكرية والعمرانية .

٢ـ النصوص :

-تضمن قانون حمورابي ٢٨٢ مادة نقشت على المسلة بشكل اعمدة بلغ عددها ٥١ عمودا باللغة البابلية والخط المسماري . وقد تناولت المواد عدة نواحي الحياة العملية المعروفة في ذلك الوقت وهي كالاتي:

أ- جرائم الادارة القضائية مثلا شهادة الزور .

ب- جرائم المرتكبة ضد الملكية .السرقة

ج- احكام الاراضي والدور مثلا عقد المزارعة.

د-احكام التجارة . القرض و الوكالة.

ر-احكام الزواج الزنا والطلاق وغيرها من الاحكام .

الخاتمة .ـ

كتبت بأسلوب شبيه بأسلوب المواد القانونية وتتضمن خطابا موجها الى الناس يحثهم فيها حمورابي على احترام ما جاء في قانونه لينالوا مكافاة الالهة بالقصاص لمن لا يحترمه .

الانتقادات الموجهة لشريعة حمورابي :

اولا –القسوة في الاحكام:-

رأى البعض من المفكرين ان حمورابي لم يجاور التطور العام في الاحكام حيث رجع الى مبدا القصاص في العقاب بعد ان كان مبدأ الدية سائدا قبله لاسيما في قانون اور نمو ,كما اتسم بطابع القسوة في العقوبات الجنائية حيث جاء عقوبة الاعدام في حالات كثيرة ,كما جاءت نصوص اخرى بأحكام بتر الاعضاء .

الـرد:-

ان تأسيس دولة موحدة تصبو الى التقدم والازدهار واستتباب الامن على انقاض مجموعة من دويلات المدن القائمة على النزاع والفوضى لابد ان تكون احكام قاسية لتردع المخالف وتوطن الامن .

ثانيا- عدم منطقية اسلوب عرض المواد :-

طريقة عرض المواد تختلف عن الخطة المعتادة في ترتيب مواد القوانين الحديثة حيث جاءت هذه القوانين بفصول منتظمة تعالج مسائل معينة او متقاربة بحيث تتعاقب الفصول بشكل منطقي مقبول بل جاء قانون حمورابي بشكل مواد متسلسلة دون تقسيمها الى ابواب وفصول .

الرد:-

التسلسل القانوني المنطقي القائم على عرض المواد القانونية بحسب موضوعها لم يكن معروفا في التفكير القانوني القديم بحيث كان تسلسل الافكار مختلف عن عصرنا الحالي .

ثالثا:-عدم ذكر بعض المسائل المهمة :-

لم يخصص قانون حمورابي احكاما قانونيا لبعض المسائل المهمة بل ذكرها بصورة عرضية لم يخصص القانون أحكام قانونية لبعض المسائل المهمة ،بل ذكرها بصورة عرضية دون معالجتها ،فمثلا لم يتعرض (لجريمة الشروع بالقتل) وخطف الرقيق وسرقة المياه ولم يتطرق الى أهم عقد وهو عقد البيع .
والرد على ذلك ان قانون حمورابي لم ينقل كل الأعراف والقوانين التي كانت سائدة في عصره ،بل عالج ما كان غامضا منها أو محل شك أو مختلف عليه ،كما انه لم يلغ القوانين والأعراف التي لا تتعارض مع قانونه .

رابعا :- ثنائية الحلول :

ان حمورابي , في بعض الأحيان كان قد وضع حكمين مختلفين لمسألة واحدة (احدهما مستمدة من أصل سومري والأخر أكدي) والرد على ما يبدو هو ان حمورابي بعد قيام الدولة الموحدة في العراق اراد ان يوحد القوانين أيضا لاسيما في الجزئيين المهمين من إمبراطورية وهما سومر وأكد. ألا انه لم يستطع لذا وضع حلين للمسألة الواحدة .

خامسا :- عدم وجود قواعد ومبادئ عامة :-

لم يتضمن قانون حمو رابي (مبادئ وقواعد عامة) يمكن الرجوع اليها في تفسير جميع الحالات التي تنطبق عليها شروطها ، كما هو الحال في القوانين الحديثة، بل جاء بحالات محددة عملية ووضع لها أحكام خاصة .

والرد : هو ان وضع قواعد عامة ومبادئ تقوم على فكرة التجريد والتعميم لم يدركها العراقيون القدماء في تلك الفترة بسبب ابتعادهم عن الخوض في النظريات العامة ، واعتمادهم مبدأ التطبيق العملي لقوانينهم .

خصائص شريعة حمورابي

يعتبر قانون حمورابي ،أكمل وانضج قانون مدون مكتشف لحد الأن وأصل المحور الأساس لأي دراسة تأريخيه قانونية لاسيما في العراق لذا أتسم ببعض الخصائص التي تميزه عن غيره من القوانين الشرقية و الغربية التي تزامنت معه وهي :

اولا- تقدميه هذ القانون بالنسبة للقوانين و الأعراف التي سبقته :

- انه أوكل مهمة تنظيم الأمور الجنائية للملك والقضاة بدل الأنتقام الفردي (الثأر).
- ألغاء التعويض الاختياري عن الجرائم ،ووضع بدله التعويض الاجباري .
- اهتمامه بالأسرة ،وعدم أباحه الزواج عن طريق الخطف كما أهتم بالمرأة وحفظ لها حقها في حالات الطلاق .
- كما انصف المدين خاصة عندما يكون الدائن جشعاً .

ثانيا-أسلوبه العملي :

- يتميز قانونه بالأسلوب العملي ، كما هو حال القوانين الحديثة ، ذلك انه لم يكتب بالأسلوب الشعري كما يتميز بوضوح عباراته وصيغته القانونية.

ثالثا - تلبيته لحاجات مجتمع متقدم :

بسبب درجة الرقي التي كان عليها هذا القانون بالمقارنة بالقوانين القديمة ، فأنه قد جاء ملبياً لحاجات شعب ذو مدنية وحضارة متقدمة اذ انه:

- تضمن مبادئ للملكية الفردية وحرية التعاقد.
- كما توصل الى مفاهيم قانونية جديدة كالعقود الباطلة
- كما كان موفقاً في تنظيم مسألة التبادل التجاري المستند الى الزراعة المتطورة .

رابعا- خلوة من الأحكام الدينية :

- لم يتضمن القانون أحكام دينية أو عقوبات آخروية
- لم يتعرض للعبادات وللكهان .

خامسا-عدالته ومعالجته لبعض المسائل الاجتماعية :

ان هذا القانون اتجه بشكل عام الى تحقيق العدالة بين الناس :

- اذ انه تضمن أحكام شديدة لحماية الضعيف من حكم القوي .
- كما انه حدد اجور العديد من الأعمال
- وحدد أسعار بعض الحاجات الضرورية (كالقمح والزيت والصوف)
- كما وضع أجور رسمية للعامل.

سادسا-حرصة على احترام واستقرار أحكام المحاكم :

ألزم القانون القاضي بعدم تغير الحكم بعد صدوره وتنيته والا تعرض لعقوبة (وهي دفع اثني عشر مرة لما حكم به . وإعفاءه من منصبه الى الأبد .

سابعا- تنظيم أحكام الميراث :

- ان القانون أعطى للأولاد حصص متساوية في ميراث أبيهم ،ولم يعد الميراث محصوراً في الأبن الأكبر .
- كما لم يحرم الأبن الذي توفى والده من ميراث جده.
- كما أعطى حصة للأم والأخ في بعض الحالات .

ثامننا-حماية حقوق القاصرين :

- حيث انه منع الأرملة من الزواج إلا بأذن من القاضي اذا كان لديها اولاد قاصرين
- وصدور الاذن يجب ان يصدر بعد دراسة لوضعها ،واستحصال لعهد منها ومن زوجها الجديد بالمحافظة على أموال القاصرين وتربيتهم . وعدم السماح لها ببيع أموالهم وألا أعتبر البيع باطلاً.

تاسعا-اقرار بعض الحقوق للرقيق :

- ان القانون اجاز للرقيق الزواج من طبقتهم أو من طبقة الاحرار.
- كما سمح لهم بتملك الأموال وممارسة التجارة.